فهرس الجزء الرابع

الموضـــــوع	صفحة
تابع الباب الثامن عشر **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٨** **١٢- الحكم: أولا: بعدم دستورية قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية. ثانيا: بسقوط الأحكام التى تضمنتها المادة الرابعة من قانون إصدار قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وكذلك تلك التى احتواها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠.** **(قضية رقم** 36 **لسنة** 18 **قضائية)**	**٣**
١٣- الحكم أولا: بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦، وذلك فيما نصت عليه من اعتبار أموال المنظمة النقابية العمالية أموالا عامة فى غير مجال تطبيق قانون العقوبات. ثانيا: بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من هذا القانون وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز الحجز على الأموال اللازمة لمباشرة المنظمة النقابية العمالية لنشاطها. **(قضية رقم** 37 **لسنة** 18 **قضائية)**	**٨**
١٤- الحكم بعدم دستورية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ وكذلك قرار وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣، وذلك فيما تضمناه من سريان أحكامهما بأثر رجعى. **(قضية رقم** 40 **لسنة** 15 **قضائية)**	**١٣**
١٥- الحكم بعدم دستورية البند ط من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى. **(قضية رقم** 41 **لسنة** 19 **قضائية)**	**١٩**
١٦- الحكم بعدم دستورية البند ط من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى. **(قضية رقم** 41 **لسنة** 19 **قضائية)**	**٢٤**
١٧- الحكم بعدم دستورية نص المادة (١٥) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغانى والمسرحيات والمنولوجات والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة. **(قضية رقم** 42 **لسنة** 19 **قضائية)**	**٢٩**
١٨- الحكم بعدم دستورية الفقرة (أ) من البند (٤) من المادة ٧٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية المعدل بالقانون رقم ١٢٠	**٣٣**

الموضـــــوع	صفحة
لسنة ١٩٨٣، فيما نص عليه من تخويلها حق اقتضاء رسم دمغة قدره قرشان على إنتاج كل طن أسمنت. (قضية رقم 54 لسنة 19 قضائية)	
١٩- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة. (قضية رقم 64 لسنة 17 قضائية)	٣٧
٢٠- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة المنصوص عليهما بالفقرة الأولى من هذه المادة. (قضية رقم 64 لسنة 19 قضائية)	٤٣
٢١- الحكم بعدم دستورية البند ج من المادة ٣٦ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وبسقوط ما يقابله من الأحكام التى نص عليها البند الثانى من المادة السادسة من قرار وزير القوى العاملة رقم ١٤٦ لسنة 1996 بشأن إجراءات الترشيح والانتخاب لتشكيلات المنظمات النقابية العمالية، ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. (قضية رقم 77 لسنة 19 قضائية)	٤٦
٢٢- الحكم بعدم دستورية المواد ٣٨ مكررا - ٣، ٣٩، ٤٠ من قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ وذلك فيما تضمنته من أن يرأس مجلس التأديب، رئيس الهيئة الذى طلب إقامة دعوى الصلاحية أو الدعوى التأديبية. (قضية رقم 83 لسنة 20 قضائية)	٥٤
٢٣- الحكم بعدم دستورية البند "خامسا" من المادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية، فيما نص عليه من تخويلها حق اقتضاء رسم قدره مليم واحد على إنتاج الشيكارة من الأسمنت وزن ٥٠ كيلو جرام. (قضية رقم 86 لسنة 17 قضائية)	٥٨
٢٤- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الخدمة العامة للشباب الذى أنهى المراحل التعليمية، وذلك فيما نصت عليه من إضافة مدة التكليف بالخدمة العامة إلي مدة خدمة المكلف بعد تعيينه، ودون أن يتقيد ضمها للمكلف على هذا النحو بألا تجاوز أقدميته، أقدمية زميله فى التخرج الذى عين فى ذات الجهة. (قضية رقم 94 لسنة 18 قضائية)	٦٢
٢٥- الحكم بعدم دستورية المادة ١٠٩ من مجموعة الأرمن الأرثوذكس للأحوال الشخصية المعتمدة – عام ١٩٤٦ والمتضمنة تحديد سن الحضانة	٦٨

الموضـــــوع	صفحة
للأم بالمخالفة للشريعه الإسلامية. (القضية رقم ٨١ لسنة ١٨ ق – جلسة ١٩٩٨/٤/٤)	
الباب التاسع عشر **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٩** ١- الحكم: أولا : بعدم دستورية المادة ٥٧ والمادة ٥٨ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣. ثانيا : بسقوط المادة ٥٨ من هذا القانون، وكذلك بسقوط قرار وزير المالية رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام التحكيم فى المنازعات بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك. (قضية رقم 104 لسنة 20 قضائية)	٦٩
٢- الحكم : أولا : بعدم دستورية ما تضمنه البند ج من المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤بشأن رسوم التوثيق والشهر - قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١- فى شأن الأراضى الفضاء والمعدة للبناء، من تقدير قيمتها بحيث لاتقل عن مائة وخمسين جنيها للمتر المربع فى المناطق السياحية وخمسين جنيها للمتر المربع فى غيرها كحد أدنى. ثانيا : بعدم دستورية نظام التحرى عن القيمة الحقيقية لهذه الأراضى وتحصيل رسم تكميلى - بعد اتخاذ إجراءات الشهر - عن الزيادة التى تظهر فى هذه القيمة. (قضية رقم 126 لسنة 20 قضائية)	٧٥
٣- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٦٧، والمادة ١٦٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، وذلك فيما تضمنتاه من أن يشترك فى مجلس تأديب محضرى المحكمة الابتدائية رئيس المحكمة الذى طلب إقامة الدعوى التأديبية. (قضية رقم 133 لسنة 19 قضائية)	٨٢
٤- الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ بإضافة بند جديد إلى المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠. (قضية رقم 15 لسنة 18 قضائية)	٨٩
٥- الحكم بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة "٨٤" من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣، وبسقوط كل من فقرتها الثالثة، والمادة "٨٥" من هذا القانون. (قضية رقم 153 لسنة 19 قضائية)	٩٥
٦- الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بشأن الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير فيما نصت عليه من أنه " ويعمل به اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٨٨.	١٠٠

الموضـــــوع	صفحة
(**قضية رقم** 155 **لسنة** 18 **قضائية**)	
٧- الحكم بعدم دستورية المادة ١٣ من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ فى مجال تطبيقها على الملكية الخاصة، وذلك فيما لم تتضمنه من تعويض المالك عن اعتبار ملكه أثرا. **(قضية رقم ١٨٢ لسنة ١٩ قضائية)**	١٠٨
٨- الحكم بعدم دستورية القاعدة الثالثة الملحقة بجدول مرتبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أنه "لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر". **(قضية رقم ٢١٣ لسنة ١٩ قضائية)**	١١٤
٩- الحكم. أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على المادتين ٩، ١٧ والفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٢، من القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة. ثانيا : بانتهاء الخصومة بالنسبة للطعن على المادتين ١/١٤، ١٥ من ذلك القانون ثالثا : بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون المشار إليه فى مجال تطبيقها بالنسبة لحق الملكية. **(قضية رقم ٢١٥ لسنة ١٩ قضائية)**	١١٩
١٠- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين فى الخارج وبسقوط باقى نصوصه الأخرى. **(قضية رقم ٤٣ لسنة ١٧ قضائية)**	١٢٤
١١- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية، المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦، وذلك فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا التحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلاً، وبسقوط عبارة "المكافآت والبدلات" **(قضية رقم ٧٢ لسنة ٢٠ قضائية)**	١٣١
١٢- الحكم بعدم دستورية المادة ١٠٩ من مجموعة الأرمن الأرثوذكس للأحوال الشخصية **(قضية رقم ٨١ لسنة ١٨ قضائية)**	١٣٦
١٣- الحكم بعدم دستورية عجز الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما نص عليه من أنه	١٤٢

الموضـــــوع	صفحة
"وبشرط أن يتم التنفيذ فى مواجهة المستأجر". (قضية رقم ٨١ لسنة ١٩ قضائية)	
١٤- الحكم بعدم دستورية العبارة الواردة بالبند (١) من المادة ١٩ من قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤، والتى تنص على أن "فصلت هيئة التحكيم فى الطلب". (قضية رقم ٨٤ لسنة ١٩ قضائية)	١٤٨
١٥- الحكم بعدم دستورية عجز الفقرة الأولى من المادة ١٩٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما نصت عليه من " ويخفض المعاش إلى النصف بالنسبة للمحامين المعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين الاجتماعى ". (قضية رقم ٩٩ لسنة ٢٠ قضائية)	١٥٤
الباب العشرون **الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠٠** ١- الحكم بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى فيما تضمنه من اشتراط أن تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فأكثر لزيادة المعاش المستحق فى الحالة المنصوص عليها فى البند الخامس من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. (قضية رقم ١ لسنة ١٨ ق – دستورية – ٩- سبتمبر- ٢٠٠٠)	١٦٠
٢- الحكم:أولا : بعدم دستورية نص المادة الرابعة من قرار رئيس المحكمة الدستورية العليا رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ بنظام صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المحكمة وأعضاء هيئة المفوضين بها فيما تضمنه من وقف سريان هذا النظام بالنسبة إلى العضو المنتفع وأسرته إذا التحق بعمل. ثانيا : بعدم دستورية نص المادة ٢١ مكررا (٢) من القرار المشار إليه معدلاً بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهرى الإضافى إذا التحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلا وبسقوط عبارة " عدا المكافآت والبدلات " ثالثا : بأحقية الطالب فى الانتفاع بنظام صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية بما فى ذلك المبلغ الشهرى الإضافى اعتبارا من تاريخ وقف انتفاعه به وحتى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٩٨ (قضية رقم ١ لسنة ١٩ قضائية)	١٦٦
٣- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية- قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥- فيما نصت عليه من " ويسوى رسم الاستئناف فى حالة تأييد الحكم الابتدائى باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم	١٧٢

الموضـــــوع	صفحة
جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف **(قضية رقم ١٠٦ لسنة ١٩ قضائية)**	
٤- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ - فيما تضمنه من جواز تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية. **(قضية رقم ١١ لسنة ١٣ قضائية)**	١٧٧
٥- الحكم : أولا : بعدم دستورية نص البند (ب) من المادة (٢١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١. ثانيا : بعدم دستورية نظام التحري عن القيمة الحقيقية للعقارات المبنية وتحصيل رسم تكميلي - بعد اتخاذ إجراءات الشهر - عن الزيادة التي تظهر فى هذه القيمة. **(قضية رقم ١١٦ لسنة ٢١ ق – دستورية – ٣– يونيه-٢٠٠٠)**	١٨٥
٦- الحكم بعدم دستورية نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠. **(قضية رقم ١٤٠ لسنة ١٨ قضائية)**	١٩١
٧- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما انطوى عليه من عدم اشتراط موافقة المالك عند تغيير المستأجر استعمال العين إلى غير غرض السكنى. **(قضية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠ قضائية)**	١٩٧
٨- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس فيما تضمنه من نقل حضانة الصغير من أمه إلى أبيه إذا كان حكم الطلاق صادراً لمصلحته، وبسقوط عجز هذه الفقرة. **(قضية رقم ١٥١ لسنة ٢٠ قضائية)**	٢٠١
٩- الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات والأهلية. **(قضية رقم ١٥٣ لسنة ٢١ ق – دستورية – ٣– يونية – ٢٠٠٠)**	٢٠٥
١٠- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١. **(قضية رقم ١٦٣ لسنة ٢٠ قضائية)**	٢١٢

الموضـــــوع	صفحة
١١- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فيما تضمنه من حق البنوك التابعة له فى تحصيل مستحقاتها لدى الغير بطريق الحجز الإدارى عن طريق مندوبيها. (قضية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠ قضائية)	٢١٦
١٢- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة ٢١ من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١وذلك فيما تضمنه من حرمان أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من مكافأة العضوية. (قضية رقم ١٨٠ لسنة ٢٠ قضائية)	٢٢١
١٣- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من البند (أ) من المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١. (قضية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠ ق – دستورية – ٩ سبتمبر ٢٠٠٠)	٢٢٥
١٤- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣، فيما تضمنه من إسناد الفصل فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة وطلبات التعويض المترتبة عليها للجنة التأديب والتظلمات. (قضية رقم ١٩٣ لسنة ١٩ ق – دستورية – ٦ مايو ٢٠٠٠)	٢٢٩
١٥- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من حرمان العامل من البدل النقدي لرصيد أجازاته الاعتيادية فيما جاوز أربعة أشهر، متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعاً إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل (قضية رقم ٢ لسنة ٢١ ق – دستورية – ٦ – مايو – ٢٠٠٠)	٢٣٥
١٦- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (١٣٠) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥وبسقوط فقرتها الثانية. (قضية رقم ٢١ لسنة ٢٠ قضائية)	٢٣٩
١٧- الحكم بعدم دستورية نص المادة (١) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من إطلاق اختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التى تصدرها مجالس المعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة فى شأن الطلاب المقيدين بها.	٢٤٤

الموضـــــوع	صفحة
(قضية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩ قضائية)	
١٨- الحكم : أولا : بعدم دستورية المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١وذلك فى مجال تطبيقها بالنسبة إلى شركات الاستثمار التي تباشر نشاطا صناعياً ٠ ثانيا : بسقوط باقي نصوص هذا القرار فى هذا النطاق ٠ (قضية رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ ق – دستورية – ٢– ديسمبر–٢٠٠٠)	٢٥٠
١٩- الحكم: أولا : بعدم دستورية نص المادة (٨) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فيما تضمنه من تخويل وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية سلطة تحديد شروط منح جواز السفر ٠ ثانيا : بعدم دستورية نص المادة (١١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون المشار إليه - ثالثا : بسقوط نص المادة (٣) من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة١٩٩٦. (قضية رقم ٢٤٣ لسنة ٢١ ق – دستورية – ٤– نوفمبر– ٢٠٠٠)	٢٥٦
٢٠- الحكم بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين من عدم قبول الطعن فى قرارات الجمعية العمومية للنقابة أو فى صحة انعقادها، إلا من مائة عضو على الأقل من الأعضاء الذين حضروا اجتماعها وذلك بتقرير مصدق على الإمضاءات الموقع بها عليه. (قضية رقم ٣٥ لسنة ٢١ قضائية)	٢٦٠
٢١- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤ من قانون التعاون الإسكانى الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ فيما انطوى عليه من حظر الحجز على أموال الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان. (قضية رقم ٥٥ لسنة ٢٠ قضائية)	٢٦٥
الباب الحادي والعشرون **الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠١** ١- الحكم:- " بعدم دستورية نص المادة (١٧٧) من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس. (قضية رقم ١٠٧ لسنة ٢١ قضائية دستورية)	٢٧٠
٢- الحكم:- " بعدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة ١١ من اللائحة الداخلية لكلية الطب بجامعة الإسكندرية – مرحلة البكالوريوس – الصادرة بقرار وزير التعليم رقم ١٤٧٩ في ١٩٩٦/٩/٢٤، فيما تضمنه من بقاء الطالب للإعادة في الفرقة الثانية وعدم نقله إلى السنة الثالثة إذا رسب في غير العلوم الطبية المقررة في المرحلة الأولى.	٢٧٤

الموضـــــوع	صفحة
(قضية رقم ١٨ لسنة ٢٢ قضائية)	
٣- الحكم :- " بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (١٠٥) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما نصت عليه من أنه " بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج ". **(قضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩ قضائية)**	٢٧٨
٤- الحكم :- " بعدم دستورية نص المادة ٣٤ مكررا (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦، وذلك فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهرى الإضافى إذا التحق العضو بأى عمل خارج البلاد، ورفض ماعدا ذلك من طلبات، ". **(قضية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩ ق- دستورية -١٢ -مارس – ٢٠٠١)**	٢٨٢
٥- الحكم بعدم دستورية نص البند (ب) من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١- بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨- وذلك فيما تضمنه من اشتراط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التي يكون غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف ". **(قضية رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق- دستورية – ٥– مايو – ٢٠٠١)**	٢٩٠
٦- الحكم:- " بعدم دستورية عجز الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيما نصت عليه من أنه "وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة". **(قضية رقم ٤٩ لسنة ٢٢ قضائية)**	٢٩٨
٧- الحكم:- " أولاً: بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ معدلاً بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ فيما تضمنه من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات بالهيئة بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشئون أعضاء الهيئة وطلبات التعويض عنها. ثانياً: بعدم الاعتداد بقرار رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠". **(قضية رقم ٥ لسنة ٢٢ قضائية)**	٣٠٢
٨- الحكم:-أولا : بعدم دستورية نص المادة ١٧ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من أن لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه فى هذا القانون إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه، وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائياً. ثانيا: بعدم دستورية نص المادة ٣٥ من ذلك القانون. ثالثا: بسقوط نص	٣١٠

الموضـــــوع	صفحة
المادة ٣٦ من القانون المشار إليه. **(قضية رقم ٦٥ لسنة ١٨ قضائية)**	
٩- الحكم:- " أولاً: بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنته من حرمان العامل من البدل النقدى لرصيد إجازاته الاعتيادية فيما جاوز ثلاثة أشهر متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعاً إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل. **(قضية رقم ٨ لسنة ٢٢ طلبات أعضاء)**	٣١٥
١٠- الحكم :- "بعدم دستورية البند (٣) من المادة ٥٨ من قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ فيما نص عليه من عدم جواز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم. **(قضية رقم ٩٢ لسنة ٢١ قضائية)**	٣١٨
فهرس الجزء الرابع	٣٢٣

تم بحمد اللّه